

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨٦٠٣ لسنة ٢٠٠٨

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية ؛

وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرر :

(المادة الأولى)

١ - يكون مقر «محكمة القاهرة الاقتصادية» بالدورين الثانى والخامس

بمركز الدراسات القضائية بجوار محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، بالعباسية ، بمدينة القاهرة ، محافظة القاهرة .

٢ - يكون مقر «محكمة الإسكندرية الاقتصادية» بالمبنى الملحق بمقر محكمة الدخيلة الجزئية ،

بمدينة الإسكندرية ، محافظة الإسكندرية .

٣ - يكون مقر «محكمة طنطا الاقتصادية» بالدور السادس بمجمع محاكم طنطا

أمام محطة السكة الحديد ، بمدينة طنطا ، محافظة الغربية .

٤ - يكون مقر «محكمة المنصورة الاقتصادية» بالدور الأرضى بمقر محكمة استئناف المنصورة ،

بمدينة المنصورة ، محافظة الدقهلية .

- ٥ - يكون مقر «محكمة الإسماعيلية الاقتصادية» بالدور الثالث بمجمع المصالح الحكومية بجوار مقر محافظة بورسعيد ، بمدينة بورسعيد ، محافظة بورسعيد .
- ٦ - يكون مقر «محكمة بنى سويف الاقتصادية» بالدور الثالث بمجمع محاكم إهناسيا الجزئية ، بمدينة إهناسيا ، محافظة بنى سويف .
- ٧ - يكون مقر «محكمة أسيوط الاقتصادية» بالأدوار الخامس والسادس والسابع والثامن بالبرج رقم (أ) بمجمع محاكم أسيوط ، بمدينة أسيوط ، محافظة أسيوط .
- ٨ - يكون مقر «محكمة قنا الاقتصادية» بالعقار رقم (٣٥١) حوض (١٠) ، بمدينة قنا ، محافظة قنا .

(المادة الثانية)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٨

صدر فى ٢٠٠٨/١٠/١٣

وزير العدل

المستشار / ممدوح مرعى